هذه هي ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

بقلم:
د. عبدالفتاح طوقان ○

الزعيم جمال عبدالناصر ضابط عسكري محترف باقتدار وممتاز ورائع ممتلئ بالوطنية الصادقة والأمانة والشرف حولت مهاراته التي تعلمها من حرب ١٩٤٨ في فلسطين والقصص المؤلمة التي استمع إليها من عامة الشعب المصري المستعبد ٧٠٠٠ عام وحالات القهر والفساد وانتهازية المستعمر الطامع في ثروات مصر التي سلمها حكام تواردوا على مصر وهم غير مصريين لمن استفادوا من ثروات مصر بغير حق وتحكموا في الشعب ومصيره ولأرضه بمساندة أقلية لا تتجاوز ٣ في المائة إلى مارد التحرير واستقلال الشعوب.

لقد استغلوا مصر وشعبها الذي كان يعامل بمثابة الأجير الغريب عن أرضه ووطنه بينما يتم توزيع ألقاب الباشوية والأراضي والأوسمة والهبات على شلة مقربة من الحاكم تدين له بولاء المنافقين، منهم من أصبح رئيسًا للحكومة ورئيسًا للديوان في علاقات غير سوية امتدّت وطالت والدة الحاكم نفسه، وأصبح كهربائي إيطالي عاش في القصر له الكلمة الأولى في أمور سياسية واقتصادية ونسائية وخُصصت له غرفة بالقصر بجانب غرفة الحاكم! فجاءت الثورة لتنهي تلك المرحلة بما حملته من عفن سياسي وأخلاقي وألغت الطبقات بين الشعب المصري وقُضت على كون العمال المصريين سلعًا تُباع وتُشترى وحررت الفلاحين ونهضت بحالهم وأصدرت قوانين الإصلاح الزراعي وأعادت توزيع الأراضي وقضت على سيطرة الرأسمالية الاستعمارية سواء في الزراعة أو الصناعة.

جاء عبدالناصر محررًا وصاحب فكر قومي هو وزملاؤه الضباط الأحرار لمواجهة الاستعماروتكريس الكرامة وإعادة الحقوق للشعب المصري والشعب العربي والإفريقي، وحمل مشعل استقلال الشعوب وحريتها ما أزعج الغرب المستعمر وعملاءه من الرجعية العربية الحاكمة والمعينة من قبل الاستعمار التي تدور في فلك زبانية الاستعمار لخدمة مصالح الغرب متعدية على مصر.

ومن أهم ما قامت به الثورة مشروع مصانع الحديد والصلب ومشروع السد العالي الذي رفع نصيب مصر من المياه وأسهم في زيادة الرقعة المزروعة بنحو ١,٤ مليون فدان وتوليد ١,٤ مليون كيلووات/ساعة من محطات كهرباء وحمى مصر من الفيضانات ودورات الجفاف التي كانت تحدث مع الفيضانات المنخفضة.

لقد سمح عبدالناصر للعالم العربي والإفريقي وكثير من دول العالم الثالث بأن تستيقظ وتثور ضد الاستعمار وأن تتحدث عن نفسها وحقوق شعوبها. وكانت الثورة المصرية البيضاء دون إراقة دماء إيجابية لها إنجازات لا تُنسى، ثورة يوليو المجيدة التي دفعت بمصر إلى مسار سياسي واقتصادي جديد، أفضل بالنسبة إلى مصر مما كانت عليه من ملكية مدعومة من الغرب وسمحت للمصريين لأول مرة بأن يحكموا أنفسهم ما يعني إقرار الديمقراطية.

النتيجة الإجمالية لتحرك عبدالناصر وزملائه من الضباط الأحرار هي نشر وعي كبير بالأهمية السياسية والثقافية، وبعد ٧٢ عامًا نجحت الثورة المصرية في تجريد المحتلين والمستعمرين الغربيين من أجزاء ودول تغيرت وانتصرت لحقوقها وأوجدت الثورة قاعدة لمناضل يستحق التكريم لفهمه ورؤيته المستقبلية أن العالم يحتضر ويُسرق ويُقسّم بيد مستعمر شرس طامع في ثروات الأمة وله تابعون زرعهم في خاصرة العالم العربي ليكونوا مساندين للصهيونية وكيانًا مصطنعًا مدعومًا بحكام كشفتهم أحداث غزة الأخيرة ومعاهدات استسلام مسكونة فترة طويلة تحت ادعاء بطولات كاذبة.

فهم عبدالناصر واكتشف مبكرًا الروايات المأساوية لاستعمار الشعوب وأسلوب الغرب في زعزعة الاستقرار وسرقة ثروات الأوطان فتم التآمر عليه لكسر صورته الجماهيرية فكانت حربًا مفتعلة أمريكية بريطانية فرنسية إسرائيلية متكررة في ١٩٥٦ و١٩٦٧ وبدعم من رجعية عربية مكروهة شعبيًا ومضطربة تخشى على نفسها من اقتلاع الشعوب العربية لها والثورة عليها.

ثورة يوليو ١٩٥٢ محفورة في أذهان الشعب المصري والعربي وأصداؤها إلى اليوم تضيء الأوطان، فقد فجرت براكين الغضب ضد الاستعمار وحررت النفس من قيود الوهن والذل وأنارت الطريق إلى الحق في وطن حر مستقل ذي كرامة واحترام يرفع فيه الإنسان رأسه، كما قال الزعيم جمال عبدالناصر «فقد مضى عهد الاستعمار».

أهمية الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية

بقلم:
رامي رشيد○

سيحفر يوم ١٩ يوليو ٢٠٢٤ م في ذاكرة الشعب العربي الفلسطيني يوما تاريخيا خالدا، أتى بعد يوم واحد من قرار الكنيست برفض إقامة دولة فلسطين لا اليوم ولا غدا، صدر الرأي الاستشاري بعد سماع مرافعات ٤٩ دولة وفلسطين الدولة الخمسين، وتعتبر المرافعات القانونية الخمسين الأهم منذ النكبة عام ١٩٤٨ م، وجاءت جميعها منصفة للشعب العربي الفلسطيني وعادلة في رؤيتها، رسخت المشروع الوطني الفلسطيني ودعمت الهوية الوطنية الفلسطينية في مواجهة المشروع التهويدي للأرض الفلسطينية.

الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية وهي أعلى محكمة تابعة للأمم المتحدة جاء به أن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية غير قانوني وأن المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة والقدس الشرقية والنظام المرتبط بها أنشئت ويجري الإبقاء عليها بالمخالفة للقانون الدولي.

وجاء أيضا أن توسيع المستوطنات وإبقاء إسرائيل على جدار الفصل العنصري المحيط بمعظم أراضي الضفة الغربية غير قانوني وهذا الفعل يرقى إلى ضم أجزاء كبيرة من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعلى إسرائيل دفع تعويضات عن الضرر وإجلاء جميع المستوطنين من المستوطنات القائمة.

طالب الرأي الاستشاري سلطات الاحتلال بدفع تعويضات للشعب العربي الفلسطيني عن كل ما حل به منذ بدء الاحتلال ودول العالم والجمعية العامة للأمم المتحدة مطالبة وبشكل ملزم بعدم الاعتراف بأي شرعية للاحتلال، وعدم تجريم الاحتلال يعتبر ارتكاب جريمة بحق القانون الدولي.

وطالب الرأي الاستشاري كل دول العالم بهيئاتها ومؤسساتها وكياناتها وشركاتها ألا تساعد الاحتلال ولا تدعمه لأن الدعم والمساعدة تشكل جريمة في حق الشعب العربي الفلسطيني والقانون الدولي، وفي هذا نزع لكل شرعية عن الاحتلال والاستيطان.

وأكد الرأي الاستشاري أن أراضي دولة فلسطين المحتلة الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة هي وحدة جغرافية وسياسية وإدارية واحدة وهي خاضعة للاحتلال ولم يغادر الرأي الاستشاري أن إسرائيل دولة فصل وتمييز عنصري.

واعتبر الرأي الاستشاري أن إسرائيل احتفظت بممارسة سلطتها على قطاع غزة خاصة مراقبة حدوده الجوية والبحرية والبرية وواجبات إسرائيل تخضع لمعاهدة عام ١٩٥٥م بشأن معاملة المدنيين زمن الحرب التي تخلت عنها، لا بل انتهكت بنود تلك الاتفاقية ولم تلتزم بها.

ستحال الفتوى إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لتقرر ما هي الإجراءات المطلوب تنفيذها وفق المقتضى القانوني، ويمكن استثمار القرارات حال مصادقة الجمعية العامة للأمم المتحدة على الرأي الاستشاري، فالجمعية العامة تضم ١٩٣ دولة منها ١٤٩ دولة تساند فلسطين وتعترف بها، وأعرب منسق الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل أن الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية التابعة للأمم المتحدة بعدم قانونية احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية المستمر منذ ٥٧ عاما ينسجم إلى حد كبير مع مواقف الاتحاد الأوروبي.

لنفعل قرارات القمة العربية الأخيرة التي انعقدت في العاصمة البحرينية المنامة والتي أدرجت مؤسسات استيطانية وشخصيات إسرائيلية على قوائم الإرهاب في الدول العربية وطالب مؤتمر القمة باتخاذ إجراءات قانونية ضد بعض الشخصيات الإسرائيلية التي تحرض على الإبادة الجماعية في المحاكم الوطنية في الدول العربية، وحث المؤتمر على مقاطعة الشركات العاملة في المستوطنات الإسرائيلية والمدرجة ضمن اللائحة السوداء الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان واتخاذ إجراءات قانونية بحقها.

هذا سلاح جديد في يدنا نحن العرب يضاف إلى سلاح محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية، هذه الكيانات القانونية الدولية أنصفتنا وتضيق الخناق حول عنق الاحتلال والاستيطان، علينا كعرب موحدين المواجهة الدبلوماسية والقانونية لإجبار العالم على تنفيذ كل قرارات الشرعية الدولية الخاصة بفلسطين.

حظوظ هاريس أمام ترامب وأبرز مواقفها

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

«انسحاب جو بايدن من الانتخابات الرئاسية المقرر عقدها في نوفمبر القادم» هذا هو الخبر الذي تصدر عناوين الصحف المحلية منها والعالمية في الأيام القليلة الماضية؛ حيث جاء قرار الانسحاب ذلك بعد سلسلة من الزلات والأخطاء العامة التي أدت إلى تصعيد المخاوف بشأن قدرة بايدن العقلية على تولي المنصب الرئاسي، وهو ما أدى إلى اشتعال المنافسة بين الديمقراطيين والجمهوريين قبل ثلاثة أشهر ونصف من تحديد مئات الملايين من الناخبين الأمريكيين ما إذا كانوا سيعيدون انتخاب دونالد ترامب أم لا، أو قد يفضلون اختيار نائب الرئيس بايدن وخليفته المختارة، كامالا هاريس رئيسًا للولايات المتحدة.

فبعد دخوله البيت الأبيض عن عمر يناهز ٧٨ عامًا في عام ٢٠٢١، طغت المخاوف بشأن عمر بايدن ومدى لياقته لأداء مهام رئيس الولايات المتحدة والذي يتطلب جهدًا عقليًا وجسديًا طوال فترة ولايته في المكتب البيضاوي. وتم تأكيد تلك المخاوف بظهور تقرير المستشار الخاص للبيت الأبيض روبرت هور في وقت سابق من عام ٢٠٢٤، والذي وصف فيه بايدن بأنه رجل مسن ذو ذاكرة ضعيفة، بالإضافة إلى عقليته غير المرنة والرافضة للنظر في وجهات نظر متنوعة أو مناهج بديلة لحل الأزمات.

ومع وجود هاريس في سباق متقارب النقاط مع ترامب للفوز بمنصب الرئاسة اعتبارًا من عام ٢٠٢٥، فيجب من الآن أن يتحول التركيز إلى مواقفها السياسية. فمع خلفيتها كمدع عام لولاية كاليفورنيا، وكونها أول عضو في مجلس الشيوخ الأمريكي من أصول جنوب آسيوية، وكونها نائبة للرئيس منذ عام ٢٠٢١، لم تظهر هاريس بعد بوضوح مواقفها في مجال السياسة الخارجية. ولهذا السبب، أكد جيم تاونسند بمركز الأمن الأمريكي الجديد، مدى اعتماد هاريس الكبير على مستشاريها في السياسة الخارجية، في مقدمتهم مستشارها الحالي للأمن القومي فيليب جوردون. الذي تحدث عنه كل من دان لوس وكورتني كوبي بشبكة إن بي سي نيوز، باعتباره مسؤولًا سابقًا في إدارة كلنتون وأوباما، والتي اعتمدت سياستهم على خبراء أصحاب تيار اليسار المعتدل الذين هيمنوا على الإدارات الديمقراطية الأخيرة.

لذلك ليس غريبًا أن يتوقع الكثيرون من هاريس أن تتبع منهجًا مشابهًا في السياسة الخارجية لنهج بايدن. وفيما يتعلق بأوكرانيا، على سبيل المثال، من الجدير بالملاحظة كيف تعهدت هاريس، في مؤتمر ميونيخ للأمن في فبراير ٢٠٢٤، بأن الولايات المتحدة ستدعم أوكرانيا في حربها ضد روسيا بالأسلحة والتمويل بالقدر الذي تستغرقه لهزيمة موسكو.

ومع ذلك، فإن أحد نقاط الاختلاف المهمة بين رئاسة بايدن وهاريس يمكن أن تكون في ملامح السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل. ففي حين تعرض بايدن لانتقادات متكررة بسبب رفضه استخدام النفوذ الأمريكي ضد حكومة بنيامين نتنياهو اليمينية المتطرفة لإجبارها على إنهاء حرب غزة أو رفضه دفع عملية السلام في الشرق الأوسط بشكل هادف، أشار دي لوس وكورتني إلى أن هاريس ستكون أكثر استعدادًا لانتقاد نتنياهو علنًا والتعبير عن التعاطف مع محنة المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة إذا أصبحت أول سيدة تتولى رئاسة أمريكا عبر تاريخها.

ومن المهم أن نلاحظ كيف انضمت هاريس إلى القادة الغربيين الآخرين في إعلان الدعم القوي لإسرائيل في أعقاب هجمات ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ التي شنتها حماس، وكيف كررت منذ ذلك الحين التزام البيت الأبيض الحالي الصارم بأمن إسرائيل. ومع ذلك، علق آرون ديفيد ميلر بمؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، بأن هاريس لديها آراء معتدلة بشأن الدعم الأمريكي لإسرائيل مقارنة ببايدن وغيره من الأعضاء المؤيدين لإسرائيل في الحزب الديمقراطي، واصفًا مواقفها السياسية بأنها تجنح لتيار اليسار تارة بالنسبة لتوجهاتها الداخلية، وتيار اليمين تارة بالنسبة إلى التوافق مع أولئك الذين يطالبون واشنطن بفرض عواقب على إسرائيل جراء حربها الأخيرة.

ومع ذلك، فإن رؤية ما إذا كان التحول في المواقف بين الرؤساء الأمريكيين سيؤدي إلى تغييرات في السياسة أم لا، فهذه مسألة أخرى. فعلى الرغم من أن ميلر أشار إلى أن هاريس أكثر تعاطفاً بكثير عندما يتعلق الأمر بقضية الدولة الفلسطينية من بايدن، فإنها حذرت من أنه من المرجح أن يكون هناك موقف أكثر توازناً بدلاً من التغييرات الشاملة التي يأملها منتقدي إسرائيل وتحديدا فيما يتعلق بوقف عمليات نقل الأسلحة والتمويل الحكومي السنوي.

ونتيجة لذلك، تحدث جوش بول المسؤول السابق في وزارة الخارجية الذي ترك منصبه احتجاجًا على زيادة عمليات نقل الأسلحة الأمريكية إلى إسرائيل لاستخدامها ضد المدنيين الفلسطينيين في غزة، عن تفاؤله الحذر والمحدود بأن رئاسة هاريس ستشهد أهمية كبيرة ونشوء تغيرات سياسية في علاقة أمريكا بإسرائيل. علاوة على ذلك، وبالإشارة إلى انسحاب بايدن، أعرب بول عن شعوره العميق بالارتياح لأن الديمقراطيين لن يرشحوا للرئاسة.. الرجل الذي جعلنا جميعًا متواطئين في الكثير من الأذى للفلسطينيين.

وفي حين أنه يجب الإشارة إلى أن دونالد ترامب، الذي لا يزال يتمتع بشعبية متزايدة في أعقاب محاولة اغتياله، لا يزال هو المفضل لدى العديد من منظمي استطلاعات الرأي والمعلقين السياسيين للفوز في الانتخابات الرئاسية في نوفمبر، فإن البيانات المتاحة بالفعل توضح أن قرار بايدن بالانسحاب لصالح كامالا هاريس هو القرار الصحيح لمحاولة منع الجمهوريين من العودة إلى البيت الأبيض. كما سيتم تحديد ما إذا كانت حملة هاريس ستحتفظ بزخمها المبكر أم لا من خلال التدقيق في سجلها السياسي، أو من خلال عقد مناظرة رئاسية أخرى والتي من شأنها أن تضع الضغط على ترامب.

أما بالنسبة إلى بايدن، فبعد عدة أسابيع مضطربة شبهها مايكل هيرش الكاتب بمجلة فورين بوليسي الأمريكية، بالدراما المؤلمة التي تكاد تكون شكسبيرية، أصر تيموثي نفتالي الباحث في معهد السياسة العالمية بجامعة كولومبيا، على أن يكون هناك رئيس حر همه الأول التركيز على تعزيز الصورة الدولية الأمريكية وهو أمر جيد بالنسبة لحلفاء واشنطن. فبعد أن أكد ليندون جونسون عدم الترشح لإعادة انتخابه في عام ١٩٦٨، خلال الفترة المتبقية له في منصبه وذلك لرغبته إنهاء الحرب المستمرة في فيتنام، أوضح نفتالي أن بايدن يمكنه الآن أن يفعل الشيء نفسه تقريبًا مع الصراعات الراهنة في أوكرانيا وغزة.

إيران في مرحلة المخاض

بقلم:
منى سالم الجبوري ○

بعد سلسلة الاحتجاجات الشعبية الكبيرة التي جرت في إيران أواخر عامي ٢٠١٧ و٢٠١٩، والتي اصطبغت بصبغة سياسية واضحة المعالم وخصوصا بعد ترديد شعارات مناهضة للنظام وللمرشد الأعلى للنظام تحديدا، فقد شعر خامنئي بالتهديد غير العادي المحدق بالنظام وأدرك أن مزاعم الاعتدال والاصلاح لم تعد تنطلي على أحد وباتت أشبه ما تكون بالبضاعة الكاسدة، ولو لم يتم تدارك الأوضاع والأمور فإن النظام أمام تهديد يمكن وصفه بالمصيري؛ ذلك أن التعرض لأصل النظام وأساسه المتمثل في منصب الولي الفقيه يعني أن التهديد والخطر قد أصبح جديا.

سلسلة التغييرات السياسية في النظام التي قام خامنئي بهندستها وأشرف على تنفيذها منذ عام ٢٠٢٠ إلى الانتخابات الرئاسية التي أعادت إبراهيم رئيسي لولاية ثانية كانت كلها تجري في سياق تقليص النظام وانكماشه على نفسه وإنهاء عهد النظام الفضفاض وجعله يرتكز ويتركز على دائرة ضيقة. ومع أن هذه السياسة على الرغم من الاهتمام الخاص التي حظيت به، لكنها مع ذلك لم تتمكن من أن تحول دون اندلاع الاحتجاجات، إذ إن الاحتجاجات التي أعقبت مقتل الشابة الكردية مهسا أميني على يد دوريات الإرشاد التابعة للشرطة الايرانية، والتي استمرت أشهرا، وضعت خامنئي والنظام في موقف ووضع لا يحسدان عليه، ومع أن النظام تمكن بعد جهد جهيد من السيطرة على الأوضاع، لكنه مع ذلك يعلم أن هذه السيطرة لا يمكن أن تدوم طويلا ولا سيما مع بقاء العوامل والأسباب التي تنبع من داخل النظام نفسه، ولذلك فإن النظام كعادته دائما من أجل تدارك الأوضاع الداخلية عندما تتفاقم كثيرا فإنه يلجأ إلى العامل الخارجي سواء بإثارة الحروب والمشاكل لإشغال الداخل وتحريف الأنظار الخارجية عنه أو بتحسين علاقاته مع العالم كما حدث في انفتاحه على السعودية والإمارات ومصر.

عهد رئيسي الذي يمكننا وصفه بمرحلة غلب عليها التوتر وعدم الاستقرار جاء مصرع رئيسي ليضع خامنئي والنظام أمام منعطف حساس وخطير جدا، ذلك أن رئيسي لم يكن مجرد وجه تقليدي من النظام وإنما كان من الحرس القديم الذي لا يوجد نظير له من حيث طاعته العمياء لخامنئي وإخلاصه المتفاني للنظام، وخامنئي ومن ورائه النظام قد أدركوا هذه الحقيقة ولذلك فإن الانتخابات الرئاسية التي تم إجراؤها وتمخضت عن فوز مسعود بزشكيان كانت بمثابة بالون اختبار جديد لخامنئي وللنظام وأثبتت مرة أخرى حالة التوتر وعدم الاستقرار الذي يطغي على النظام.

صحيفة «جوان» التي تعتبر من الصحف المقربة من المؤسسات العسكرية والامنية وخصوصا من الحرس الثوري وجهت انتقادا لبزشكيان، معلنة أنه يملك أدنى نسبة أصوات لرئيس جمهورية في تاريخ النظام. هذا الادعاء يظهر عمق الخلافات ومحاولات إضعاف الخصوم في المجال العام. كما أن ما قد تم الإعراب عنه من القلق من داخل أوساط جناح الاعتدال المزعوم شأن الأدوار الخفية وتشكيل حكومة ظل من قبل بعض الفصائل، وبناء على مفهوم «حكومة الظل» الذي يزعم أن سعيد جليلي يترأسها، يدل على أن هناك أمورا وتطورات ملفتة للنظر تجري وهي غريبة من نوعها، وغرابتها تكمن في أن جريانها يسبق جلوس بزشكيان على كرسي الرئاسة.

الأوضاع في إيران بعد فوز بزشكيان قلقلة ولا يمكن الاطمئنان إليها، وهذا ما يمكن استشفافه من حالة الضبابية وعدم الوضوح التي باتت تظهر بشكل واضح في النظام. ولكن في كل الاحوال فإن ما يجري حاليا هو في الحقيقة بمثابة إعلان بالبنط العريض عن فشل سياسة الانكماش لخامنئي ودخول إيران في مرحلة هي أقرب ما تكون إلى المخاض.

متى كانت أمريكا محايدة بين إسرائيل والفلسطينيين؟

بقلم:
د. عبد المنعم سعيد ○

أتعجب عندما يأتي التحذير من تصديق أن الولايات المتحدة تقف موقفا محايدا بين إسرائيل والفلسطينيين؛ والحقيقة هي أنهما يشكلان أمرا واحدا. وببساطة فإن واشنطن تعطي إسرائيل السلاح وهذه تقوم بالقتل. ما هو غائب، واستكمالا لوجه العجب، أنه لا يوجد رئيس أو قائد أمريكي مسؤول قال بغير ذلك؛ أو حتى يستطيع قول ذلك وإلا كان نصيبه خسران منصبه أو رئاسته أو مقعده في الكونجرس، ولكن المسألة ليست بهذه البساطة في التقدير، فالولايات المتحدة دولة عظمى «ناتجها المحلي الإجمالي ٢٨ تريليون دولار ولديها ١٩ حاملة طائرات تجوب البحار والمحيطات، ولديها مركبات فضائية وصلت إلى المريخ، والعظماء التسعة في الشركات العالمية أمريكيون» أما إسرائيل فهي بالكاد دولة متوسطة القدرة والقوة. هذا «التمايز»، ولا نقول الخلاف، يجعل مصالحهم غير متطابقة، أو غير متطابقة في كل الأحوال؛ ولم تكن هناك مصادفة أنه في عام ١٩٥٦ أجبرت واشنطن إسرائيل على الانسحاب من سيناء لأن الأوان جاء لحلول واشنطن محل لندن وباريس في السيطرة على الشرق الأوسط. وكما نعلم أن إسرائيل عند احتلالها سيناء قامت فيها بما تقوم به في الضفة الغربية وغزة، تقيم القواعد العسكرية، ومعها المستوطنات، وتستنزف ما فيها من احتياطات البترول. حرب أكتوبر جعلت استمرار الحرب مكلفة؛ وقدرة الولايات المتحدة بمصالحها الكثيرة في الشرق الأوسط، بترولا وأمنا، دفعت إسرائيل إلى الجلاء.

في أي من هذه المواقف، لم تكن واشنطن بعيدة عن تل أبيب، ولكنها وهي الأخ الأكبر أدرى بمصالح إسرائيل من قادتها، أو هكذا تدعي أو يمكنها الادعاء! ما يهم واشنطن دائما مصالحها التي يمكن اتساعها بالسلام الإقليمي، بينما تضيق في ظل الحرب الإقليمية؛ ولكل منهما ثمن كما هو حال جميع المصالح. معضلة المتعجبين هي أنهم يرون في علاقات الدول الأبيض والأسود، إما معنا وإما علينا، ويجدون صعوبة في فهم أن تجمع أمريكا بين إنشاء الأمم المتحدة ونقض كل عهودها!